

بطبيعة الأمور، تتركزان، أولاً، على دور القوى التقدمية؛ وثانياً على مسألة الأوراق الطائفية في المنطقة العربية.

أولاً، هناك، بلا شك، قوى وطنية وتقدمية عربية، وبإمكانها، لو أرادت، ان تفعل الكثير، خصوصاً في هذه الظروف التاريخية الخطيرة في حياة المنطقة. لكن حتى تستطيع تلك القوى ان تفعل، لا بد لها من ان تتضامن، وتتسق جهودها على مستوى المنطقة. ويتطلب ذلك منها ان تعيد النظر في أمور كثيرة، وتحوّل الى نوع من الرؤية الموضوعية، التي تجعل فصائلها تتقارب مع بعضها البعض، وتتعاون في اطار من التكافؤ؛ لقد كشفت الاحداث والنكبات الخطيرة عن أخطاء كبيرة، نظرية وعملية، لدى أغلب فصائل القوى التقدمية. ولعل هذه الفصائل تستطيع، بسرعة، ان تتخلص من سلبياتها، وتنتقل الى الفعل الايجابي.

ليس، هنا، موضوع الكلام عن القوى التقدمية، ولا عن التفاصيل المتعلقة بعملها، وحركتها، وتعاونها؛ فكل ذلك هو من اختصاصها هي، مجتمعة أو منفصلة؛ ولكن يأتي الحديث عن هذه القوى في معرض الكلام عن ردود الفعل الضعيفة.

الواقع، ان ثمة مسؤولية كبيرة تقع عليها في ضعف ردود الفعل، لا بمعنى ان هذا الفصل، او ذاك، قصر في القيام بواجباته، اذ لسنا، هنا، في معرض التقويم، وربما كل فصل قام عملياً بما يستطيع، وضمن حدود امكاناته. اننا، هنا، نحاول تفسير ظاهرة حصلت، والمسؤولية المذكورة ربما هي ناجمة لا عن تقصير كل فصل بمفرده، وانما عن عدم وجود رؤية موضوعية بشكل كاف، ومشاركة بين مجموع الفصائل، وعن غياب الاستراتيجية المتكاملة، التي يمكن ان تجعل من حركة القوى الوطنية والتقدمية ذات تأثير هام في الصعيد الاجتماعي.

لعل المنحى الصحيح الذي يسمح لفصائل القوى الوطنية والتقدمية بأن تلتقي، وتفعل، بشكل مشترك يقوم على مبدأين متلازمين، يتقيد بهما كل فصل: الأول ان تكون حركة كل فصل، بالنسبة الى الفصل الآخر، باتجاه تضامني، لا باتجاه انشقاقي، مهما بدت الفروق كبيرة نسبياً؛ فالاتجاه الانشقاقي من الفصائل التقدمية، هو، في حد ذاته، انتقال في اتجاه الفصائل غير التقدمية، وتقارب منها، أي هو حركة، أمقصودة كانت أم غير مقصودة، في اتجاه غير تقدمي، وربما غير وطني؛ والمبدأ الثاني، ان يعمل كل فصل، عند كل تحليل يقوم به، على تحديد أخطائه بالدرجة الأولى، قبل تحديد اخطاء الفصائل الأخرى، لا لهدف محض أخلاقي، وانما كي يستطيع ترميم تلك الاخطاء، وحمل مسؤولياته بشكل أفضل. لقد درجت العادة لدى الكثيرين، وبشكل عفوي، على بناء احكامهم على الفرضيات، لا على المعلومات؛ وعلى الانطلاق من كون جميع الآخرين مخطئين، ما عدا أشخاصهم. وفي الأمرين مقتل لكل تحرك تقدمي، لأن التخطيط للعمل الكفاحي يتطلب المعلومات، والمعلومات الدقيقة، كما يتطلب وضع تصور، أو أكثر، للتحالفات المرئية، والاستراتيجية.

النقطة الثانية هي المتعلقة بالطائفية. من المعروف، هنا، ان الورقة الطائفية قديمة، واستعملت في ظروف عديدة، متنوّعة تاريخياً، وتممايزة اجتماعياً. المجتمع العربي، بالذات، هو، في الأصل، ذو تركيب طائفي - قبلي، ولا تزال، حتى الآن، نسبة الأمية فيه كبيرة. لا شك في ان اتصاله متعدد الجانب بالبلدان المتطورة حمل اليه، الى هذه الدرجة أو تلك، مستويات من التطور، ولكن لم يكن ذلك كافياً ليغسل الرواسب الطائفية - القبلية.